NPT/CONF.2020/PC.II/WP.9

9 March 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل – ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

العواقب الإنسانية للأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من إندونيسيا وأيرلندا والبرازيل وبنما وبيرو وتايلند والجزائر وجنوب أفريقيا وشيلي وغيانا والفلبين وكوستاريكا وليختنشتاين ومالطة وماليزيا ومصر والمكسيك وموزامبيق والنمسا ونيبال ونيجيريا ونيوزيلندا

١ – تستند هذه الورقة إلى ورقة العمل السابقة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/WP.30). وتوخيا للإيجاز، لا تستنسخ جميع العناصر الواردة في تلك الورقة، وإن كانت لا تزال ذات أهمية في مجملها. وهذه الورقة تحدث الوثيقة السابقة في ضوء التطورات التي طرأت بعد ذلك وتعيد تأكيد أهمية هذه المسألة في إطار عملية الاستعراض.

٢ – وأصبحت المعرفة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بهذه الأسلحة متاحة منذ عام ١٩٤٥، إن لم يكن قبل ذلك. وأُشير إلى العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦. وفي الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة عام ١٩٧٨، أُكد على أن ”الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة“.

٣ – وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كان إدراك هذه العواقب حقا أحد الدوافع الرئيسية إلى التفاوض بشأنها، كما يتجلى في الفقرة الأولى من ديباجتها التي تنص على ما يلي: ”إذ تدرك الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيام، بالتالي، ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب وباتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب“.

٤ – وكان مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، وهو آخر مؤتمر تصدر عنه وثيقة ختامية، هو الذي ركز تحديدا على هذه المسألة في استنتاجاته وتوصياته المتعلقة بإجراءات المتابعة (خطة العمل لعام ٢٠١٠) إذ أعرب ”عن بالغ قلقه إزاء العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي

الرجاء إعادة استعمال الورق

استعمال للأسلحة النووية'' وكرر التأكيد على ''ضرورة امتثال الدول كافة في جميع الأوقات لأحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي''. وعلاوة على ذلك، قرَّر مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، في الإجراء ١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠، أن ''تلتزم الدول الأطراف كافة باتباع سياسات تتوافق تماما مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية''.

٥ - ويمكن اعتبار زيادة تركيز المجتمع الدولي على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بهذه الأسلحة أنها انعكاس لاشتداد القلق الذي أُعرب عنه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وعنصر قيِّم في الجهود التي تبذلها الدول الأطراف لتنفيذ الإجراء ١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠.

٦ - وتدعم الغالبية العظمى من الدول الأطراف الأنشطة المفضية إلى زيادة الوعي بالأهمية الأساسية لإزالة الأسلحة النووية إزالةً تامةً لصالح البشرية جمعاء، وتشارك فيها، وهو ما يجُسّد الأهمية المركزية للواجب الإنساني في معاهدة عدم الانتشار.

٧ - وأظهرت الأدلة المقدمة في المؤتمرات الدولية التي استضافتها حكومات النرويج والمكسيك والنمسا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أن هناك من ضمن عواقب تفجير السلاح النووي على البشرية، بصرف النظر عن السبب، الوفاة والدمار والتشريد، فضلا عن الأضرار البالغة والطويلة الأجل المترتبة على صحة البشر والبيئة والمناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبيَّنت الأدلة أن العواقب الإنسانية الناجمة عن تفجيرات الأسلحة النووية، من حيث حجمها ونطاقها وترابطها، هي عواقب مفجعة وأكثر تعقيداً مما يشيع فهمه، بل يمكن أن تهدد بقاء البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن التهديدات الجديدة الناجمة عن الأنشطة الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني والمتصلة بالأسلحة النووية باتت في الصدارة. ومن نتائج تلك المؤتمرات التي لا تقل أهمية إظهارها أن احتمال اندلاع حرب نووية أعلى بكثير مما كان يعتقد عموما في ذلك الوقت.

٨ - وبفضل مؤتمر فيينا، خلص التعهد الإنساني، الذي أيدته لاحقا ١٢٧ دولة، إلى أن إزالة خطر استخدام الأسلحة النووية مع ما يترتب عنه من عواقب إنسانية غير مقبولة لا يمكن أن يتم بشكل موثوق إلا عن طريق الإزالة الكاملة لها، ودعا إلى التفاوض على صك دولي يحظر الأسلحة النووية، باعتباره خطوة أساسية أولى صوب القضاء عليها.

٩ - والجدير بالذكر أن الحركة الإنسانية الواسعة التي تجلت في المؤتمرات الثلاثة لم تضم عددا كبيرا من الدول فحسب، بل أيضا منظمات دولية ذات مهمة إنسانية، مثل الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلا عن المجتمع المدني العالمي الموحد في الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية. وقد منحت هذه الحملة الدولية جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٧ اعترافا بعملها من أجل التوعية بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وكذلك من أجل التوصل إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

١٠ - وفي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، أوجزت نتائج النقاشات بشأن الجانب الإنساني حتى ذلك التاريخ وقدمت في بيان مشترك بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، أدلى به بالنيابة عن ١٥٩ بلدا سيباستيان كورز، وزير خارجية النمسا آنذاك.

١١ - واستنادا إلى توصية من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٧٠/٣٣، عن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، أصدرت الجمعية، استلهاما للنقاشات بشأن الجانب الإنساني واتساقا مع التعهد الإنساني، في قرارها ٧١/٢٥٨، تكليفا

بإجراء مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية، بما يفضي إلى إزالتها بالكامل. واختتمت المفاوضات بنجاح باعتماد ١٢٢ دولة معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٢ - والوعي بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية سوف يحفز على تعميم وتنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي أدمجت الآن في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي تعد معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية فيه. وفي الوقت نفسه، تظل العواقب الإنسانية للأسلحة النووية تشكل مسألة هامة للنقاش في إطار معاهدة عدم الانتشار. وسعيا إلى تحقيق الأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار والتنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة وللالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار التي جرى التوصل إليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة، ترد فيما يلي التوصيات المقدمة بخصوص موضوع ورقة العمل هذه إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠:

(أ) الترحيب بأنه قد جرى، في دورتي الاستعراض الماضيتين، عرض النتائج والأدلة المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في مناقشات تستند إلى الوقائع، بما في ذلك في مؤتمرات دولية؛

(ب) الاعتراف بأن العواقب الفورية وعلى الأمدين المتوسط والطويل لتفجيرات الأسلحة النووية، في جملة من المجالات، منها الصحة والبيئة والهياكل الأساسية والأمن الغذائي والمناخ والتنمية والتماسك الاجتماعي والاقتصاد العالمي، هي أشد خطورة بكثير مما كان مفهوما في السابق، كما أنها عواقب مترابطة ولا تقف عند الحدود الوطنية، بل إن لها آثارا إقليمية أو عالمية، حتى إنها قد تهدد بقاء البشرية؛

(ج) إدراك أن خطر انفجار السلاح النووي هو أكبر بكثير مما كان مفترضا في السابق ويتزايد أكثر مع الانتشار، وخفض العتبة التقنية للقدرة على إنتاج السلاح النووي، وخطر حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية والمواد المتصلة بها؛

(د) الإعراب عن بالغ القلق من العواقب الإنسانية غير المقبولة لأي استخدام للأسلحة النووية، والتأكيد من جديد على ضرورة امتثال جميع الدول في كل الأوقات للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني؛

(هـ) الاعتراف بأن الأدلة الجديدة التي ظهرت عن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية تدعم أكثر الرأي القائل بأنه لا يمكن استخدام هذه الأسلحة في امتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني؛

(و) التأكيد على أن عواقب تفجيرات الأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بهذه الأسلحة تخصّ أمن البشرية جمعاء؛

(ز) التأكيد على أن عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق، تحت أي ظرف من الظروف، يصب في مصلحة بقاء البشرية ذاته؛

(ح) إدراك أن خطر استخدام الأسلحة النووية لا يمكن تجنبه سوى بالإزالة التامة لتلك الأسلحة والحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف تتوخاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، على أن هذه المعاهدة تمثل تدبيرا قانونيا فعالا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ط) الإقرار بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تسلمان بالقلق البالغ إزاء العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استعمال للأسلحة النووية، وبأن الوعي بهذه العواقب يجب أن يكون هو أساس جميع النهج والجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي؛

(ي) التأكيد على أن نطاق العواقب الناجمة عن تفجير السلاح النووي والمخاطر المرتبطة به تثير تساؤلات معنوية وأخلاقية عميقة؛

(ك) الالتزام بمواصلة زيادة الوعي بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بهذه الأسلحة بهدف تسريع وتيرة العمل على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؛

(ل) مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية، في انتظار الإزالة التامة لترساناتها النووية، باتخاذ تدابير مؤقتة ملموسة على وجه الاستعجال للحد من خطر تفجيرات السلاح النووي، وزيادة شفافيتها ومساءلتها في هذا الصدد؛

(م) التشديد على أن ثمة حاجة ملحة، في ضوء الفهم المتزايد للخطر الذي تشكله الأسلحة النووية وما لها من عواقب إنسانية مدمرة، إلى التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة بموجب معاهدة عدم الانتشار ومؤتمرات استعراضها السابقة بغية تحديد التدابير الفعالة الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ومتابعتها، ودعوة جميع الدول الأطراف إلى عدم ادخار أي جهد في هذا الصدد.